الفصل السابع
الأمن الصناعي في سبيل الحد من تبعية الاقتصاد العربي

د. سعيد عبدالرحمن العواد

المقدمة ومنهج البحث

يمثل هذا البحث جهداً متواضعاً للإمساك بالخطوط الأساسية لموضوع يعتبر من أهم مواضيع الساعة وهو الأمن الاقتصادي العربي في مجال الصناعة (الأمن الصناعي العربي).

ويدور مفهوم الأمن الصناعي الذي تتناوله هذه الورقة حول مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتسخير المقومات من أجل تحقيق تنمية صناعية ذاتية وحقيقية تتلاءم مع متطلبات التصنيع في العصر الحديث، باعتبار التنمية الصناعية تشكّل ركيزة هامة من ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة، وبالتالي فإن تحقيق الأمن الصناعي يعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق الأمن الاقتصادي.

ولا يرى الباحث فارقاً كبيراً لمفهوم الأمن كما ورد في هذه المقدمة مع ما عرفه بعض مفكري التنمية الاقتصادية الدولية(١) حين قالوا «بأن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وأن الدول النامية التي لا تنمو لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة». ويودّ الباحث أن يضيف إلى هذا المفهوم بالنسبة للاقتصاد العربي أنه في ظل غياب التكامل الاقتصادي العربي، ستبقى هناك حلقة رئيسية من حلقات الأمن العربي مفقودة في عصر يتسم بالتكتلات الاقتصادية والسياسية العالمية.

ففي حين يشكل اخفاق الاقتصاد العربي في تحقيق أوْجُهِ التكامل الصناعي والاقتصادي أهم التحديات الداخلية، فإن ظاهرة التبعية التي أفرزها نظام التقسيم الدولي للعمل، تعتبر من أهم

---

(١) تعريف روبرت ماكنمارا، انظر في هذا المجال **مجلة التعاون** ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٦ م.

التحديات الخارجية، لما تشكّله من خرق واضح للأمن الصناعي، يمكن الحد منه من خلال تطبيق استراتيجية صناعية شاملة وفي ظل تكامل عربي جاد[٢].

وانطلاقاً من هذا المفهوم سوف تحاول هذه الدراسة تحديد مظاهر تبعية الاقتصاد العربي في حين أن الحد من درجة التبعية هذه، لا يعني المقاطعة للاقتصاد العالمي، ولا يشكل هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة لتحقيق أهداف أمنية وتنموية. ثم يتطرق البحث إلى إلقاء الضوء على التجربة الصناعية العربية، وذلك من خلال دراسة سريعة لواقع القطاع الصناعي، مع التركيز على أهم المشاكل التي يعاني منها، ثم نتناول في هذه الورقة أهم مقومات قيام صناعة حديثة من أجل استكشاف مدى توفّرها في الاقتصاد العربي.

وأخيراً، يودّ الباحث أن يشكر اتحاد الاقتصاديين العرب لتنظيم هذا المؤتمر واهتمامه بموضوع الصناعة العربية، هذا الموضوع الحيوي، ويشكر كل من ساهم في إثراء هذه الورقة ومتابعة نتائجها وبالأخص الدكتور/محسون جلال رئيس مجلس إدارة شركة التصنيع الوطنية في المملكة العربية السعودية.

أهم مظاهر التبعية في الاقتصاد العربي

عاصر الاقتصاد العربي مرحلة من النمو الانفجاري بدأت منذ عام ١٩٧٤ واستمرت حتى عام ١٩٨١ حيث تميزت هذه المرحلة بتصاعد حادّ في الإيرادات النفطية وتحقيق معدلات في الناتج المحلي الإجمالي وصلت في بعض السنوات إلى ما يربو على ٢٥٪[٣]. إلا أن الفترة الأخيرة شهدت تراجعاً في أسعار ومعدلات انتاج النفط وانعكست الآثار الاقتصادية لذلك على تباطؤ التنمية والنمو الاقتصادي ثم تحولت إلى معدلات نمو سالبة في العديد من الاقتصاديات العربية. وعلى الرغم من أن هذه الآثار كانت أكثر وضوحاً في الدول العربية النفطية، إلا أنها انتشرت إلى جميع الاقتصاديات العربية.

وهكذا فإن الاقتصاد العربي ما زال يعتمد اعتماداً كبيراً على مصدر واحد للدخل حيث يشكّل النفط في دول الخليج العربية أكثر من ٩٥٪ من مجمل الصادرات الخليجية، في حين تبلغ نسبة مشاركة القطاع النفطي ما بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي، كما أن أكثر من ٦٠٪ من الإيرادات العامة يتم توفيرها من هذا القطاع علماً بأن حجم اقتصاديات الدول النفطية يشكل أكثر من ثلثي الاقتصاد العربي ككل.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت على مستوى التنمية الاقتصادية العربية نتيجة للطفرة النفطية، فقد أدّى الاعتماد شبه الكلي على النفط إلى خلق الكثير من أوجه الخلل في هياكل الإنتاج. ويُجمع الكثير من الاقتصاديين والمفكرين العرب على ما صاحب هذه الطفرة النفطية من

(٢) لن تتطرق هذه الورقة إلى التحدي الداخلي للأمن الصناعي العربي (غياب التكامل العربي). انظر في هذا المجال على سبيل المثال، د. يوسف حلباوي «الصناعة العربية والتكامل الاقتصادي العربي» مجلة **شؤون عربية**، أيلول ١٩٨٧ م.

(٣) د. عبد الله القويز «النتائج الاقتصادية المتوقعة لهبوط إيرادات النفط على تنمية الدول العربية ولا سيما التنمية الزراعية والصناعية» مجلة **التعاون** تموز/يوليو ١٩٨٦.

سلبيات على مستوى الاقتصاد العربي التي تمثّلت في ترسيخ أوجه التبعية والانكشاف المفرط على العالم الخارجي، وقد صاحب ذلك أيضاً الإخفاق في تدوير فوائض النفط عربياً، وتحويل المجتمع العربي إلى مجتمع مستهلك من الدرجة الأولى، حيث تم استبدال قيم التطور وقياسه بمعدلات الاستهلاك بدلاً من معدلات الانتاج، وأخيراً استعمال عوائد النفط نفسها لإقراض العرب من خلال أسواق المال العالمية.

ويمكننا تلمّس أهم مظاهر الانكشاف الاقتصادي والتبعية للأسواق الخارجية من خلال الظواهر التالية:

١ ــ الاعتماد شبه الكلي على الأسواق العالمية لتصدير المواد الأولية وخاصة النفط الخام ودون تعظيم للقيمة المضافة على هذه الموارد. وتشير الإحصائيات بأن حوالى ٩٣٪ من إجمالي الصادرات العربية يتم تصديرها على شكل مواد خام[٤]. ولعلنا لا نضيف جديداً في تلمّس المخاطر التجارية وغير التجارية لهذا النهج الاقتصادي، كما لا يخفى علينا ما حلّ بالاقتصاد العربي ككل بالأمس القريب عندما حلت الفوضى في أسواق النفط العالمية وتحوُّلها إلى أسواق مشترين، وأثر ذلك على مجمل التنمية الاقتصادية العربية.

٢ ــ المظهر الثاني يتمثّل في الاعتماد الكبير على الواردات من السلع الاستهلاكية والخدمات والسلع الغذائية والإنتاجية والدفاعية، وما يترتب على ذلك من خرق للأمن الغذائي والأمن الدوائي والأمن الدفاعي وغيرها. وكمؤشر على تزايد الاعتماد على الواردات فقد تضاعفت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٩٪ عام ١٩٧٠ إلى حوالى ٤٠٪ عام ١٩٨٤ على مستوى الوطن العربي، في حين وصلت هذه النسبة في بعض الدول العربية إلى ٨٥٪ و١٠٠٪. وتزداد مظاهر هذه التبعية إذا ما قيست بدرجة انفتاح الاقتصاد العربي على العالم الخارجي التي وصلت إلى حوالى ٤٠٪ عام ١٩٨٤[٥].

٣ ــ وتشكل التبعية الماليةُ المظهرَ الثالثَ من مظاهر الانكشاف والمتمثلة في تشكيل الأسواق العالمية أهم مركز لاستثمارات عائدات النفط. وإذا كانت هذه الاستثمارات تحقق مكاسب تجارية على المدى القصير فإنها تُفقد الاقتصاد العربيَّ مورداً هاماً ورئيسياً للاعتماد على الذات وتحقيق الأمن الاقتصادي على المدى البعيد. وتقدِّر الإحصاءات حجم الموجودات الأجنبية الصافية للدول العربية والمستثمرة في الأسواق الخارجية بما يفوق ٣٠٠ بليون دولار[٦]. ولا يسمح مجال البحث التطرق إلى المخاطر التي تتعرض لها هذه الاستثمارات أو معوقات انسيابها في جسد الاقتصاد العربي التي أصبحت معروفة.

٤ ــ المظهر الرابع من مظاهر التبعية يتمثل في زيادة الاعتماد على العمالة الأجنبية بشقيها الفني وغير الفني، خاصة العمالة الآسيوية، حتى إن هذه الظاهرة تشاهد في بعض الاقتصاديات العربية التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة فيها.

---

(٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ م.

(٥) المصدر السابق، تقاس درجة الانفتاح بنسبة متوسط الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

(٦) نشرة الخليج الاقتصادية والمالية ـ بنك الخليج العربي ـ المنامة ـ البحرين نوفمبر ١٩٨٧.

٥ ـ المظهر الخامس يتمثّل في التبعية التكنولوجية وخاصة في الجانب الصناعي وذلك ناجم عن التخلف التقني الذي يعيشه العالم العربي. ونظراً لسرعة الاختراعات والتقدم التقني العالمي يُخشى أن تزداد هذه الهوّة ما لم تتم المبادرة إلى بناء القاعدة التقنية الذاتية وذلك من خلال التنمية الصناعية الحديثة.

وينظر الكثير من الاقتصاديين العرب إلى عملية التنمية الصناعية الحقيقية على أنها الخيار الوحيد والتحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد العربي الحديث، في عصر أصبح مقياس التقدم الحضاري للأمم والشعوب هو مقدار تقدمها الصناعي وما تملكه من تكنولوجيا متطورة. وانطلاقاً من ذلك فإنّ بناء القاعدة الصناعية العربية والفعّالة أصبح الهدف الأسمى الثاني بعد تحقيق «حلم» التكامل الاقتصادي، وذلك من أجل المساهمة في إخراج الاقتصاد العربي من حلقة التبعية والحدّ من درجة انكشافه.

وتشكل عملية التصنيع الوسيلة لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية وأمنية منها:

ـ تحقيق الأمن الاقتصادي في مجالات أساسية واستراتيجية متعددة وتحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي والمساهمة في رفع درجة الاستقلالية الاقتصادية.

ـ تنويع مصادر الدخل وإصلاح الخلل في هياكل الانتاج من خلال العمل على رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

ـ الاستغلال الأمثل للموارد في ظل المزايا النسبية وتعظيم القيمة المضافة المتحصلة من مراحل التصنيع المختلفة والمساهمة في إبراز وتطوير الإمكانيات الذاتية.

ـ دعم التكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى نظراً لارتفاع درجة التشابك بين الصناعة والقطاعات الأخرى، خاصة القطاع الزراعي.

ـ المساهمة في بناء القاعدة التقنية الذاتية وذلك من خلال نقل وتطويع وتطوير التكنولوجيا المناسبة.

ـ المساهمة في استيعاب العمالة وخلق الفرص للأجيال الحالية والقادمة.

واقع الصناعات التحويلية العربية

استفاد القطاع الصناعي من الزيادة الكليّة في تكوين رأس المال والاستهلاك في الاقتصاد العربي الذي نجم عن التطور في إيرادات النفط في العقد الماضي، حيث تم إنشاء الكثير من المشاريع الصناعية.

ولعلّ المؤشر الأول الذي يعكس مدى تطور القطاع الصناعي في البنيان الإنتاجي، هو معرفة نسبة ما يسهم به هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. وتوضح لنا الإحصاءات المتوفرة ضآلة مساهمة هذا القطاع التي بلغت حوالى ٨,٥٪ في عام ١٩٨٥.

وعلى الرغم من الجهود الملحوظة التي بذلتها بعض الدول العربية النفطية منها، في سبيل بناء

القاعدة الصناعية فإن هذا المؤشر قد تراجع بالمقارنة مع ما حققه عام ١٩٧٣ م، حيث بلغ آنذاك عشرة بالمائة، ويعود ذلك إلى الزيادة الهائلة التي تحققت في نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من انخفاض حصة قطاع النفط من ٤٦٪ عام ١٩٨١ إلى حوالى ٢٧٪ عام ١٩٨٥ لم ترتفع مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة بلغت ١,٣٪[٧].

أما المؤشر الثاني فهو حجم الأموال المستثمرة والمخططة في القطاع الصناعي، حيث بلغت الاستثمارات المخططة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ حوالى ١٢١ بليون دولار وتشكل هذه ما نسبته ١٧٪ من مجمل الاستثمارات المخططة في الاقتصاد العربي ككل. وقد نتج عن الطفرة النفطية اتجاه لنقل المراكز الرئيسية للإنتاج الصناعي إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تم استثمار ما مقداره حوالى

إجمالي الناتج المحلي العربي موزع قطاعياً
(٪)

	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الزراعة.. الخ	١٣	٨,٦	٦	٦,٢	٦,٥	٨,١	٨,٦	٨,٨
الصناعات التحويلية	٩,٩	٧,٩	٦,٦	٧,٢	٧,٥	٧,٦	٨,٢	٨,٥
الكهرباء والماء والغاز	١,٣	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٦	١,٠	١,٠	٠,٨
الانشاءات	٦,٠	١٠,١	٨,٨	٩	١٠,٤	١٠,٥	١٠,٣	١١
القطاعات السلعية عدا النفط	٣٠,٢	٢٧,٤	٢٢,١	٢٣,١	٢٥	٢٧,٢	٢٨,١	٢٩,١
قطاع النفط والغاز	٣١,٨	٣٧,٥	٤٩,٨	٤٦,٤	٤١,١	٣٢,١	٣٠	٢٨,٢
قطاعات التوزيع	١٩	١٩,٣	١٤,٨	١٦,١	١٧,٨	٢١,٩	٢٢,٢	٢٢,٨
قطاعات الخدمات	١٩	١٥,٧	١٣,٤	١٤,٣	١٦,٢	١٨,٨	١٩,٦	١٩,٨
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ ١٩٨٦ م.

(٧) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦.

٤٠ بليون دولار خلال النصف الأول من عقد الثمانينات. وهذا المبلغ يشكل حوالى ثلثي إجمالي الاستثمارات لجميع الدول العربية. ومع زيادة الإنفاق الاستثماري في القطاع الصناعي ارتفعت معدلات النمو في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية إلى حوالى ٨٪ خلال نفس الفترة. وهذا يقارب من أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية التي حثت على ضرورة تحقيق معدل نمو سنوي حوالى ٩٪ في الدول النامية[٨]، في حين حققت المملكة العربية السعودية والجزائر والعراق والإمارات ما يقارب ٦٢٪ من إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي العربي. وقد صاحب هذا التطور ارتفاع متوسط نصيب الفرد من مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ٩٠ دولاراً عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٢٠٣ دولارات عام ١٩٨٥.

وبإلقاء نظرة سريعة على انتاجية العامل في الصناعات التحويلية نلاحظ انخفاض هذا المؤشر. ففي حين تشكل العمالة الصناعية حوالى ٢٧٪ من إجمالي قوة العمل العربية، ما زال القطاع الصناعي يساهم بأقل من ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي كما أسلفنا.

وتشير الإحصاءات إلى أن الصناعة العربية ما زالت تلعب دوراً محدوداً في التجارة الخارجية وأن مساهمة صادرات السلع المصنّعة في إجمالي الصادرات العربية ما زالت تشكّل حوالى ٥٪ فقط، في حين أن نصيب المواد الخام يشكّل أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الصادرات. ويعكس هذا حجم الفرصة الضائعة في تعظيم القيمة المضافة.

ويتضح الخلل في تركيبة التجارة الخارجية العربية وهشاشة القطاع الصناعي إذا ما تذكرنا بأن الصادرات الصناعية العربية لم تستطع تمويل ما لا يزيد عن ١٥٪ من قيمة المعدات والآلات المستوردة في عام ١٩٨٣. في حين شكلت الواردات العربية من المعدات والآلات والسلع المصنعة والسلع الغذائية ما يقارب ٨٣ بالمائة من إجمالي الواردات العربية.

ويظهر أداء القطاع الصناعي العربي (باستثناء الصناعات الاستخراجية والقائمة أساساً على تكرير النفط ومشتقاته) بأن هناك فجوة كبيرة بين الانتاج والاستهلاك تتسع مع تزايد السكان. وتدل البيانات الإحصائية المتوفرة عن بعض القطاعات والموجهة نحو إشباع الحاجات الأساسية على ما يلي:

ــ يواجه الوطن العربي تدهوراً في الاكتفاء الذاتي في مجال صناعة الكساء حيث بلغت هذه النسبة ٦١٪ عام ١٩٧٩ ثم تدهورت إلى ٥٧٪ عام ١٩٨٥، ومن المتوقع تدنّي هذه النسبة إلى ٣٤٪ مع حلول عام ٢٠٠٠[٩].

ــ تشكّل نسبة الاكتفاء الذاتي في الصناعات الغذائية تهديداً واضحاً للأمن الغذائي العربي. وعلى الرغم من وفرة الأراضي الزراعية غير المستغلة واعتبار الصناعات الغذائية سلعاً استراتيجية، فإن نسبة الاكتفاء الذاتي قد بلغت ٤٪ في صناعة حفظ الأغذية، ٢٨٪ بالنسبة للألبان، و٢٧٪ بالنسبة لصناعة

(٨) د. رمزي زكي، «مشكلة الصادرات الصناعية لدول الخليج العربية» ـ ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الصناعيين في دول مجلس التعاون ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ م.

(٩) المنظمة العربية للتنمية الصناعية ـ صناعة الكساء في الوطن العربي في عام ٢٠٠٠.

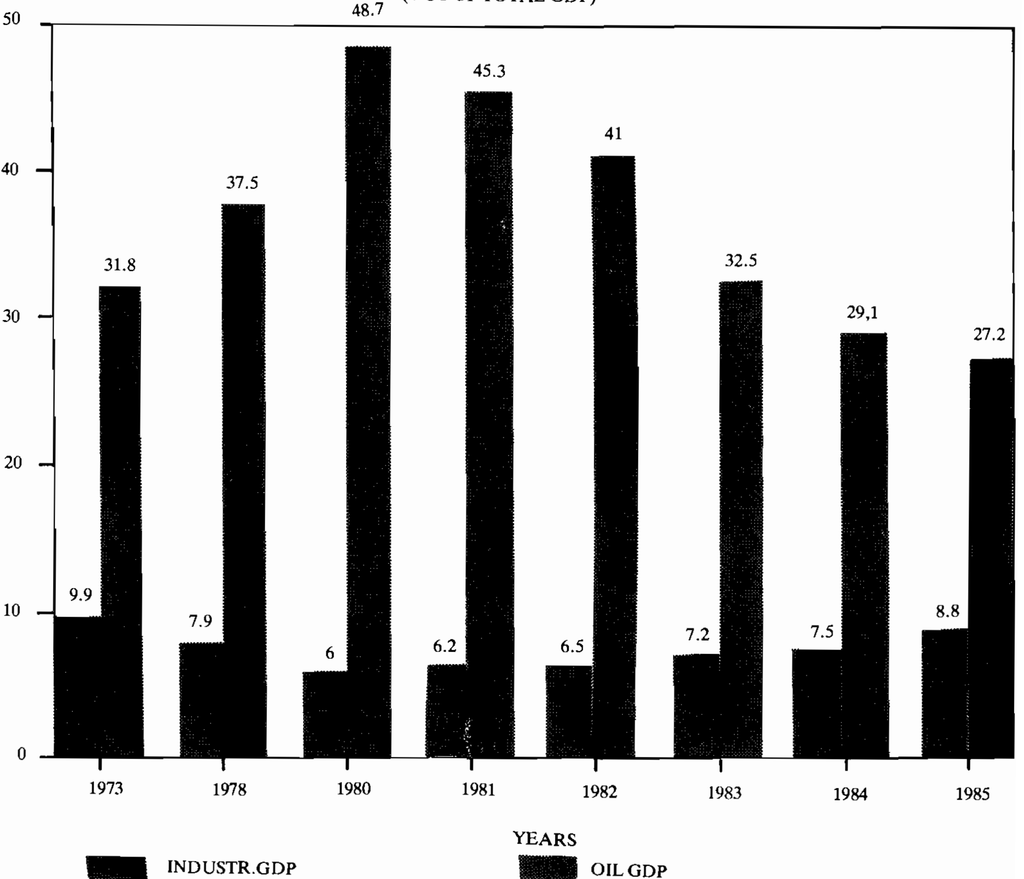
OIL & INDUSTR.GDP SHARES
(OUT OF TOTAL GDP)
50
40
30
20
10
0
9.9
31.8
7.9
37.5
6
48.7
6.2
45.3
6.5
41
7.2
32.5
7.5
29,1
8.8
27.2
1973
1978
1980
1981
1982
1983
1984
1985
YEARS
INDUSTR.GDP
OIL GDP

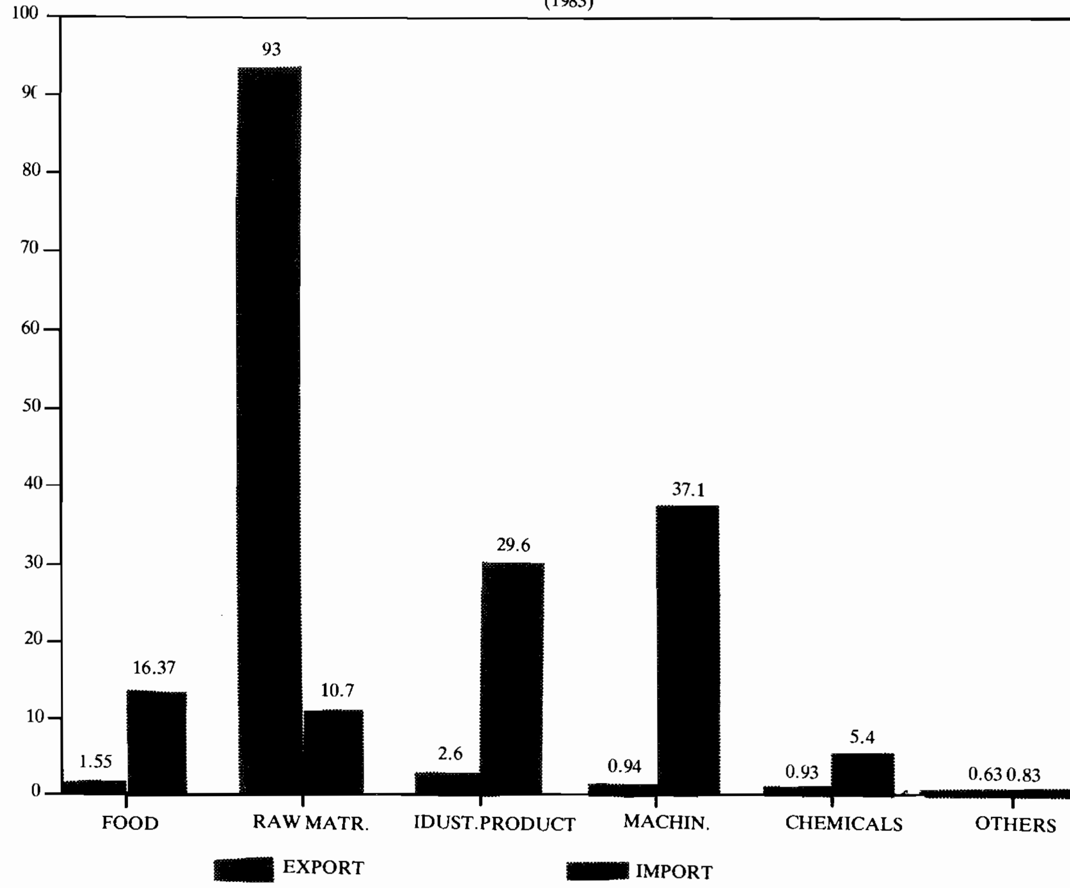
ARAB TRADE STRUCTURE
(1983)
100
9(
80
70
60
50
40
30
20
10
0
93
1.55
16.37
10.7
2.6
29.6
0.94
37.1
0.93
5.4
0.63 0.83
FOOD
RAW MATR.
IDUST.PRODUCT
MACHIN.
CHEMICALS
OTHERS
EXPORT
IMPORT

السكر، و٥٠٪ بالنسبة للزيوت النباتية، و٥٤٪ بالنسبة للأسمدة المركبة وحوالى ٧٢٪ بالنسبة لصناعة الأسماك[١٠].

ــ نظراً لغياب الكثير من الصناعات الرأسمالية فإنها ما زالت تشكل حوالى ١٠٪ من الاكتفاء الذاتي فقط.

وهكذا يلاحظ بأن تجربة الاقتصاد العربي في رحلة التنمية الصناعية ما زالت متواضعة على الرغم من الأموال التي ضُخت لتنمية هذا القطاع، حيث ما زال قطاع الصناعات الاستخراجية يحتلّ المكان الاستراتيجي ويلعب الدور الحاسم في تحديد مستويات الدخل والإنفاق والتوظيف.

ويُجمع الاقتصاديون العرب[١١] بأنّ أهم الخصائص والمشكلات التي تواجه التنمية الصناعية العربية، إضافة إلى ما سبق ذكره، ما يلي:

١ ــ غياب الاستراتيجية العربية الموحدة للتصنيع وغياب التكامل الاقتصادي العربي في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة على الرغم من توفر الكثير من الاتفاقات والبروتوكولات الموقعة التي ما زالت بانتظار التنفيذ، في حين أصبح التعاون والتكتل الاقتصادي الإقليمي بين الدول سمةً من أهم سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث.

٢ ــ عدم استخدام الموارد العربية التي توفرت في العقد الماضي الاستخدام الأمثل بشكل يؤدي إلى تنمية صناعية حقيقية وتقليل درجة الانكشاف والتبعية الاقتصادية للعالم الخارجي.

٣ ــ اعتماد صناعات إحلال الواردات على السوق القطري الضيق وعدم تركيزها على انتاج سلع ضرورية وأمنية، وقد أدى ذلك إلى عدم استفادة صناعة إحلال الواردات من مزايا الحجم الكبير، وانعكس هذا في ارتفاع تكاليف الانتاج، وضعف الموقف التنافسي لهذه الصناعات، إضافة إلى عدم تشغيلها وفقاً للمعدلات الاقتصادية، وهو ما نتج عنه توفر نسبة عالية من الطاقات غير المستغلة. في حين أن الصناعات التصديرية التي قامت أساساً على المواد الاستخراجية والبتروكيماوية، اعتمدت على العالم الخارجي ولم تأخذ بالاعتبار احتياجات السوق العربي أو الدول النامية، الأمر الذي زاد من درجة التبعية والانكشاف، وهكذا عملت هذه الصناعات على تكريس وظيفة الاقتصاد العربي ضمن معادلة تقسيم العمل الدولي التقليدية[١٢].

٤ ــ عدم تحقيق المشاريع العربية المشتركة لكثير من الطموحات التي أنشئت من أجلها وضآلة هذه المشاريع في القطاع الصناعي. كما أن مساهمة القطاع الخاص (قطرياً وقومياً) في مجال التصنيع ما زالت متواضعة، وذلك على الرغم من الموارد المالية التي تمّ إدخارها منذ الطفرة النفطية إضافة إلى توفر الكثير من الحوافز لأخذ زمام المبادرة والمشاركة في بناء القاعدة الصناعية.

---

(١٠) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ ١٩٨٦.

(١١) انظر: د. رمزي زكي، «مشكلة الصادرات الصناعية لدول الخليج العربية»، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر الصناعيين الخليجيين ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

(١٢) مرجع سابق ـ يوسف حلباوي.

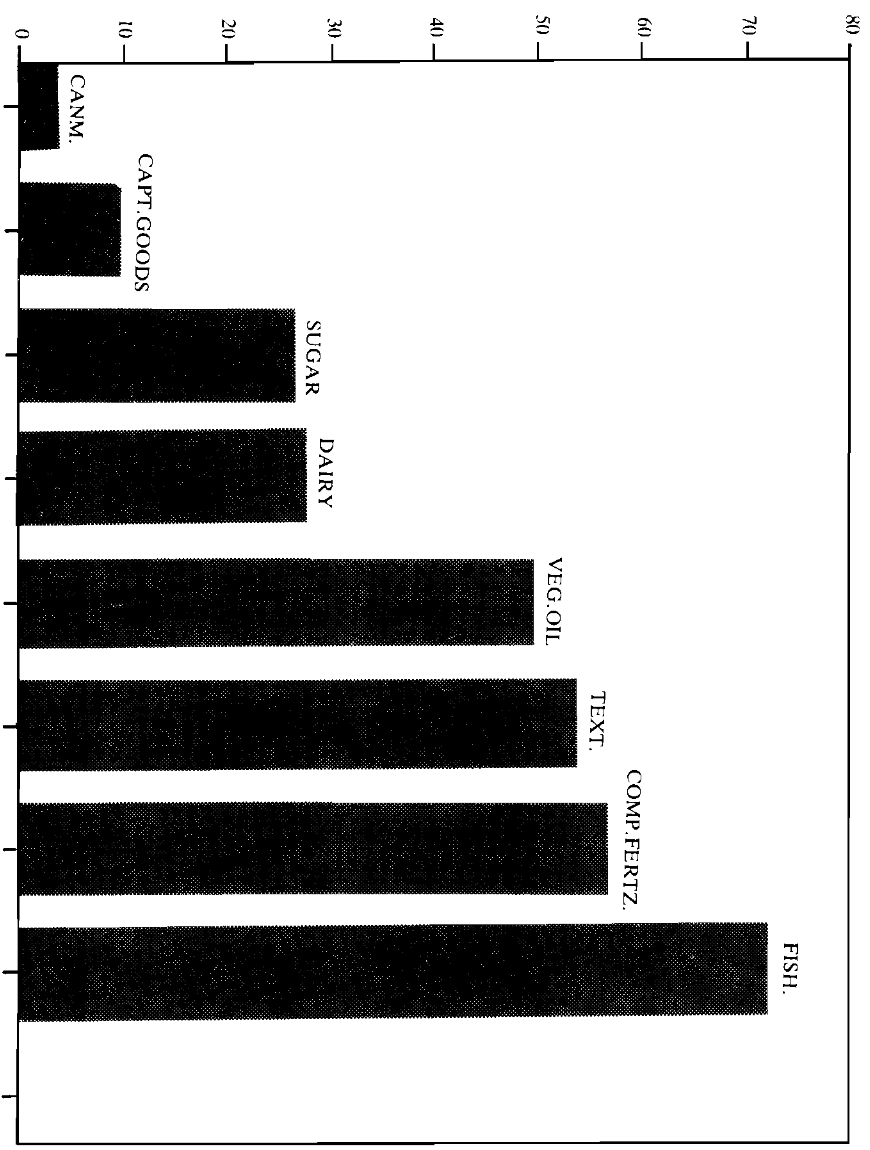
SUFFICIENCY RATE
(SOME TYPICAL INDUST.)
0
10
20
30
40
50
60
70
80
CANM.
CAPT.GOODS
SUGAR
DAIRY
VEG.OIL
TEXT.
COMP.FERTZ.
FISH.

نسبة الاكتفاء الذاتي

الصناعة	النسبة
حفظ الأغذية	٤٪
السلع الرأسمالية	١٠٪
السكر	٢٧٪
الألبان	٢٨٪
زيوت ودهون نباتية	٥٠٪
الأسمدة المركبة	٥٤٪
صناعة الكساء	٥٧٪
الأسماك	٧٢٪

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ ١٩٨٦.

٥ ــ لم يحقّق هيكل القطاع الصناعي تطوراً ملموساً في مجال صناعة السلع الرأسمالية أو المعدات والآلات أو وسائل الدفاع أو الصناعات الزراعية أو الصناعات المعدنية والهندسية.

٦ ــ اعتمدت معظم المشاريع الصناعية العربية التي تم تنفيذها في العقد الماضي اعتماداً شبه كلّي على الدول الصناعية وشركاتها متعددة الجنسيات حيث تم اتّباع نمط تسليم المفتاح (Turn Key)، وهذا يشمل سلسلة متكاملة الحلقات تبدأ من البحث والتنقيب ودراسة الجدوى، واختيار التكنولوجيا، وأعمال التصميم والتدريب والتشغيل وأحياناً الإشراف على التشغيل ونقل وتسويق المنتجات.

ولذلك لا بد من تحرير الصناعة العربية من هذه القيود المكبلة لحركتها وذلك عن طريق تنمية القدرات الذاتية ودعم التعليم المهني وتنشيط مراكز البحوث وفتح الأبواب أمام العقول العربية المهاجرة من أجل مجابهة التحدي التقني وتنمية القدرات التقنية الذاتية عن طريق امتلاك القاعدة التقنية نفسها بدلاً من الاكتفاء باستيرادها.

٧ ــ يُواجه الكثير من الصناعات العربية تحدياً رئيسياً في تسويق منتجاتها سواء كان ذلك في السوق المحلي، نظراً لاتّباع المنتجين الأجانب سياسة إغراق السوق وعدم توفير الحماية الكاملة لهذه الصناعات الناشئة، أو في السوق العالمي الذي تسيطر عليه الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ذات الطبيعة الاحتكارية. وفي هذا المجال فإننا نجد مبتكري مبدأ حرية التجارة ورافعي رايات الاقتصاد الحر، أول من يتنكّر لها ويطالب في وضع العراقيل في الأسواق العالمية أمام الصناعات العربية الناشئة.

٨ ــ على الرغم من النمو الذي تحقق في عدد المشاريع الصناعية وتنويعها والاستثمارات الضخمة

التي تحققت فيها خلال العقد الماضي، فإن الإحصاءات تدل على ارتفاع تكلفة هذه المشاريع وبشكل ملحوظ عن تكلفة مثيلاتها في الدول المتقدمة(١٣).

٩ ــ تعاني حركة التصنيع العربية من تخلف الفكر التسويقي للإدارة وتواضع كفاءة القائمين على نشاط التسويق، كما يلاحظ قصور الجهد المبذول لنشر الوعي عن طريق الترويج للسلع الوطنية من أجل كسب ثقة المستهلك الوطني الذي ما زال في أحيان كثيرة يفضل المنتجات الأجنبية.

١٠ ــ يعود اخفاق الكثير من المشاريع الصناعية خاصة الصغيرة منها، التي أنشئت إبّان فترة الرخاء، إلى قصور شديد في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وذلك نابع من عدم توفر أو قصور البيانات والإحصاءات التي تعتبر مدخلات هامة في تحديد جودة الدراسة نفسها وبالتالي اتخاذ القرار في تنفيذ المشروع(١٤).

مقومات التنمية الصناعية

من أجل تبرير أهمية وإمكانية أهداف التنمية الصناعية العربية علينا التطرق، ولو بشكل سريع، إلى مقومات قيام قطاع صناعي حديث لاستكشاف مدى توفر هذه المقومات على مستوى الاقتصاد العربي. وكما هو معروف فإن عناصر الانتاج الصناعي الرئيسية هي(١٥): رأس المال والموارد الطبيعية إلا أن الحاصل هو عدم استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل، إضافة إلى غياب القرار السياسي أو عدم توافقه مع القرار الاقتصادي، الأمر الذي يشكل أهم عقبة أمام التكامل والتنمية الاقتصادية الشاملة.

فرأس المال متوفر، بل أنه يعاني من ندرة الفرص الاستثمارية لتدويره في الاقتصاد العربي. ويبرز في هذا المجال دور الحكومات وصناديق الإنماء والتمويل والمؤسسات الاستثمارية إضافة إلى إدخارات القطاع الخاص في توفير هذا العنصر. وهذا يتلاءم مع متطلبات الصناعة الحديثة المتمثلة في ضرورة توفر رأس المال بكميات كبيرة ودون إرهاق لطبقات الشعب.

ولا ينفي هذه الحقيقة وفرة رأس المال في بعض الدول العربية وندرته في بعضها، حيث لا بد من عودة رأس المال العربي المهاجر للمشاركة في التنمية الصناعية وإزالة معوقات انسيابه في جسد الاقتصاد العربي.

أما بالنسبة للقوى البشرية، فإنه من المقدّر أن ينمو سكان العالم العربي إلى ما يربو على ٢٠٠ مليون نسمة مع حلول عام ٢٠٠٠، ويشكل هذا العنصر طاقات انتاجية يجب صقلها وتدريبها، إضافة إلى كونه المستهلك النهائي لمنتجات المصانع ويتمتع بقوة شرائية معقولة، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في الكثير من الدول العربية مستويات عليا بالمقاييس الدولية.

---

(١٣) انظر ندوة «التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب للدخول في مضمارها»، منتدى الفكر العربي ـ عمان ـ ١٩٨٦.

(١٤) انظر في هذا المجال: د كمال عسكر، **بيئة الاستثمار الصناعي في الكويت** مؤسسة التقدم العلمي ـ الكويت.

(١٥) أحمد صالح التويجري «دور القطاع الصناعي في دول الخليج العربية في معادلة تراجع القطاعات الأخرى»، **مجلة التعاون الصناعي**، تموز/يوليو ١٩٨٧.

وبخصوص الموارد الطبيعية، فهي متوفرة ومنتشرة في بقاع العالم العربي ابتداء من الأراضي الزراعية غير المستغلة بعد، إلى ثروة نفطية وغازية وآبار ومحيطات ومعادن وفوسفات وحديد وذهب وفضة فضلاً عن الكثير من الموارد التي لم تستغل أو تكتشف بعد.

تتطلب التنمية الصناعية الحقيقية في عصرنا هذا، عصر التقنية المتطورة، إضافة إلى العناصر السابقة مجموعة من المقومات الخاصة تختلف في جوهرها عن متطلبات الصناعة في القرون السابقة(١٦). ففي الماضي قامت الصناعة وتبعها التطور في المجالات الأخرى، في مجال التجهيزات الأساسية والخدمات داخل الدولة وخارجها. وفي السابق جاع الناس ومات العمال من سوء التغذية والاستغلال من أجل تكديس الثروة وقيام الصناعة.

وفي السابق كان لا بد من وجود طبقة رأسمالية يحكمها الجشع ودافع الربح والرغبة في تكوين الثروات الطائلة. وفي الماضي فتحت الأسواق بالقوة عن طريق القهر والاستعمار والحروب من أجل الحصول على المواد الخام وتسويق المنتجات. وكانت الدول وجيوشها وحكامها أدوات لحماية القطاع الصناعي وتوسعه. وفي الماضي كانت الصناعة هي التي تدفع التطور التقني وتفتح مجال البحث العلمي والتطوير والاختراع، كانت الصناعة هي الدافع وليس المدفوع.

وفي عصرنا هذا، تغيرت مجموعة المقومات اللازمة لقيام قطاع صناعي متطور. ومع أن المقومات التي كانت أساسية في السابق ما زالت ذات أهمية، إلا أن مجموعة المقومات الحديثة لقيام قطاع صناعي متطور أصبحت هي الأساسية، وإذا توفرت أمكن قيام صناعة عصرية وقوية، وهي:

العمود الأول للتصنيع الحديث هو وجود قاعدة علمية وتعليمية واسعة أفقياً ورأسياً. وإن توفر هذه القاعدة سوف يمكّن من اختصار الوقت في استيعاب التقنية الحديثة وتفهّمها وتطويرها، كما أن توفر هذه القاعدة سوف يشكل النواة في بناء القدرات التقنية الذاتية من أجل تضييق الفجوة التقنية الهائلة مع العالم الصناعي.

والعمود الثاني للتصنيع الحديث هو توفر مشاريع البنية الأساسية الحديثة في مختلف المجالات. وبالنسبة للدول العربية فقد قام الكثير منها بإنشاء هذه المشاريع والخدمات ومنها المدن الصناعية والموانىء والطرق وشبكات الكهرباء والمياه إضافة إلى إقامة المشاريع الصناعية الأساسية التي تشكل النواة لمشاريع وسيطة كثيرة.

أما العمود الثالث للتصنيع فهو ضرورة تمتع القطاع الصناعي بميزات نسبية في عناصر الانتاج إضافة إلى توفر الكثير من الحوافز واتباع سياسة الحماية والتفضيل للصناعات الوطنية خاصة إبان فترة نشأتها.

ويأتي دور الحوافز الصناعية بعد تبنّي خيار التصنيع. وليس من الصعب ملاحظة توفر الكثير من هذه العناصر في الكثير من الدول العربية. ويقع ضمن هذه الحوافز ضرورة وجود النظم والتشريعات القانونية الواضحة والمستقرة التي تضمن حرية تنقل عناصر الانتاج في الوطن العربي.

---

(١٦) د. محسون جلال ـ «خيار التصنيع ودور شركة التصنيع الوطنية في تحقيقه».

أما العمود الرابع للتصنيع فيتمثل في وجود السوق الكبير للاستفادة من وفورات الحجم، ولعلّ الهوة الكبيرة بين الاستهلاك والإنتاج العربي إضافة إلى حجم السكان وزيادة معدلات نموّه، تشكّل مبرراً وعنصراً أساسياً لتبني خيار التصنيع. وغني عن البيان أن وجود تنسيق وتكامل عربي سوف يعطي عمقاً لعامل السوق هذا، ويقع ضمن هذا المجال ضرورة توفر وعي وطني جماهيري لدعم الصناعة المحلية وتمكينها من منافسة المنتجات الأجنبية.

والعمود الخامس للتصنيع الحديث هو توفر التقنية الحديثة والمناسبة والقدرة على تملّكها ونقلها وتطويعها بشكل يخدم حركة التصنيع الجماعي للاقتصاد العربي، والاستفادة من قوة التفاوض الجماعي في سبيل نقل التقنية الحديثة إضافة إلى إنشاء مراكز البحوث والتطوير.

ومن أعمدة الصناعة الحديثة كذلك توفر الطاقة وبأسعار غير مرهقة. وقد شكل هذا أحد الأسس الهامة لقيام حركة صناعية ملموسة في العصر الماضي والحاضر.

ومن أجل قيام صناعة عربية حديثة لا بد كذلك من توفر المؤسسات المناسبة لتكون أقطاب جذب وتنسيق من أجل توظيف المقومات المتوفرة في الاقتصاد العربي، وإنشاء المشاريع المشتركة طبقاً للميزة النسبية لكل قطر على حدة، وللتغلب على الازدواجية.

من جهة أخرى فإن توفر مقومات الصناعات الحديثة، وبالتالي اتباع خيار التصنيع، في بعض الدول العربية. لا ينفي أهمية تنمية القطاع الزراعي في دول أخرى نظراً للأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، ولتمتّعه بميزات نسبية في هذه الدول، بل إن التشابك الأمامي والخلفي بين كلا القطاعين يعزز من مبررات ومقومات التنمية الصناعية حيث تشكّل مخرجات كل من القطاعين مدخلات للقطاع الآخر. وهذا ما يدعم ما ينادي به الكثيرون من ضرورة تزاوج رأس المال العربي مع الموارد العربية الأخرى وخاصة الزراعية.

وأخيراً وليس آخراً فإن ما شهدته أسواق النفط العالمية، في السنوات الأخيرة وما شهدته الأسواق المالية العالمية في الأشهر الأخيرة لدليل قاطع على ضرورة اتباع خيار التصنيع وتنمية القدرات العربية من خلال الاعتماد على الذات. تحقيقاً للأمن والتنمية الاقتصادية العربية، ومن أجل الحد من درجة الانكشاف والتبعية، حتى لا ينطبق علينا القول المأثور «ويل لأمة تلبس مما لا تنسج، وتأكل مما لا تزرع».